

تحت الجهر

مؤتمر الحوار.. هل نحن جاهزون!!؟

> تبرز إلى السطح اليوم قضية عودة رؤوس الأموال والأصول اليمنية المهاجرة على أشدها في ظل الواقع الراهن الذي يعيشه اليمن في ظروف غامضة وصعبة بل وتدخلات خارجية إقليمية ودولية في الشأن اليمني الداخلي والخارجي وهذه المرحلة الحرجة تتطلب من الدولة ومن كل القوى السياسية والعشائرية والحزبية والدينية وإلى إصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإلى بذل مزيد من الجهود لتهيئة المناخ المناسب والملائم لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الذي بدأ يوم 18 مارس 2013م للم شمل اليمني والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الفرقة والانقسام والعمل بقوله تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا...» إلى آخر الآية الكريمة، فاليمن هو أحوج ما يكون اليوم لعودة رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة لإخراج اليمن من عتق الرجاجة وإرساء اقتصاد يمتني حديث.

يعتمد كثير من رجال المال والأعمال عند اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار سواء أكان ذلك في بلدهم الأصل أو في بلد المضيف لهم ولاستثماراتهم على طبيعة القوانين والإجراءات والتعاملات القائمة المنظمة للاستثمار غير أنه قد جرت العادة أن تحدد هذه الإجراءات كل ما هو متعلق بقضايا الاستثمار وقوانين العمل والقوانين الضريبية والجمركية ونسبة ملكية المواطنين وغيرهم من المنشآت والشركات والمؤسسات الوطنية بحسب طبيعة كل قطاع اقتصادي وفي إطار هذه الملكية يجب كل مستثمر أن يتصرف على طبيعة وطريقة التعامل في المستقبل وعلى طريقة الإجراءات المنظمة التي سوف تتم وتضمن ملكيته وعلى حجم العوائد البرحجية له في تلك المؤسسات بعد قيامها، وهذه الرؤية تشكل بمجموعها حافزاً لاتخاذ المستثمرين قراراتهم بشأن الاستثمارات، ولذا فإن البلدان المستقبلية أو الجاذبة لتلك الاستثمارات تعمل دائماً على توضيح ذلك في تشريعاتها وقوانينها وتجاربهها الاقتصادية بصورة شفافة وواضحة، أما في الحالة



أحمد سعيد شهاخ

اليمنية فلا توجد مثل هذه الإجراءات حتي اللحظة كما أنه لا توجد أي بنوك للمعلومات أو قاعدة بيانات أو تصورات مشتركة بين الجهات الرسمية المعنية وبين أصحاب رؤوس الأموال اليمنية المحلية أو المهاجرة في الخارج أو أي استثمارات أخرى أجنبية لتضع سلات استثمارية متنوعة ضمن البرامج والخطط القادمة للحكومة أو عبر إنشاء وإقامة سلسلة من البنوك والصناديق الاستثمارية المتخصصة العملاقة للاستثمار في البنى التحتية وفي القطاعات الاقتصادية الواعدة كقطاع الزراعة والصناعة أو التعدين والإسكان والسياحة.

ومن الأهمية بمكان هنا الإشارة إلى أن أي أموال خرجت من بلدها أو أنها تكونت في بلد المهجر لا تكمن جدواها مجرد دعوتها فقط للعودة إلى وطنها الأصل وإنما أيضاً في إمكانية استيعابها وتوجيهها التوجيه الصحيح والسليم لاستثمارها في مشاريع إنتاجية مثمرة وفي مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال الحصول على التقانات والتكنولوجيا الحديثة وتوظيفها واستثمارها أيضاً في تنمية الموارد البشرية وفي مجال أي مشاريع اقتصادية أخرى مجدية بحسب أولويات واحتياجات هذه البلدان، فالأموال المهاجرة عندما تعود إلى بلدها الأصل ينبغي أن لا ينظر إليها كأصل مالي فحسب وإنما أيضاً كأداة مهمة جداً للإسهام في تحقيق وتنفيذ الأهداف الوطنية في الشأن الاقتصادي والاجتماعي غير أنه يقال في المثل العربي المعروف (إذا عرف السبب بطل العجب) لكن يبدو أن المثل هنا قد عكس في اليمن وصار (إذا بطل العجب ظهر السبب) لاعتبار أننا نمر اليوم بمرحلة جديدة ليست فقط مرحلة تحول من حال إلى حال وإنما أيضاً أن هذه التطورات والتغيرات الجارية منذ انطلاقة الثورة الشبابية السلمية في فبراير 2011م وما نتجت عنها من لقاءات ومؤتمرات كان آخرها هو مؤتمر الحوار الوطني الشامل والذي لا يزال يمر بجراه ويشير إلى مستقبل مشرق وأفضل لكل اليمنيين إن شاء الله تعالى خصوصاً أن ما سوف يسفر عنه هذا المؤتمر بكل نتائجه والذي نأمل أن يكون فيه للقضية الاقتصادية محور وحضور حقيقي، فاليمينيون جميعاً ينتظرون اليوم إلى هذا المؤتمر وما سوف يسفر عنه هذا الحوار الشامل ويعقبه من إصلاحات حقيقية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي إعادة هيكلة كل مؤسسات الدولة رغم أن برامج الإصلاح السابقة بمختلف اتجاهاتها خلال العقود الماضية قد أثبتت أنها كانت عبارة عن فقاعات عديمة النفع لم تغير شيئاً من واقع حياة اليمنيين أو في أسلوب معيشتهم فقضايا البطالة والفقر تزداد يوماً بعد يوم أكثر سوءاً وتآزماً وتعقيداً كما أن قضايا البنى التحتية وعلى رأسها قضية الخدمات مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي وقضية الصحة والتعليم لا تزال تتربع ضمن أهم أولويات القضايا والمشاكل التي يعاني منها كل مواطن وكل أسرة يمنية حتى اللحظة. كما أن معاناة المغترب اليمني ليست في منأى عنا في بلد المهجر فقط وإنما أيضاً في تلك الإجراءات والقوانين المحجفة بحقهم مروراً بالسفارات والقنصليات اليمنية المتواجدة في الخارج إلى المنافذ والموانئ اليمنية كالطارات والمنافذ الحدودية البرية والبحرية وتنتهي عند شيخ القرية، فهذه جميعها سلبيات يجب أن تنتهي وتبدلها بالبيات وقنوات وسائل أخرى إيجابية تربط المهاجر بوطنه وأهله، فكل هذه العقبات والعوائق قد جعلت كثيراً من المهاجرين وخصوصاً منهم رؤوس الأموال أن يتحفظوا ويحجموا عن استثماراتهم المتوقعة لاعتبار أن هذه الاستثمارات تواجه اليوم الكثير من الصعوبات والعوائق على أرض الواقع.



خسارة المزارعين تجاوزت 64 مليار ريال

مخاوف من مهاجمة حشرة الطماطم لمنتجات زراعية أخرى

في ساعات الصباح الباكر وبعد الغروب وتخفي خلف الأوراق خلال النهار، ويتكون جسم الحشرة من حراشيف فضية رمادية اللون ويقع سوداء على الجناح الأمامي ويتراوح طول الحشرة بين 5-7 ملم وعرض جناحها بين 8-10 ملم، وتتميز بقرون الاستشعار الطويلة الخيطية الشكل، وتضع الإناث البالغة حوالي 250 بيضة خلال فترة حياتها وتكاثر الحشرة بسرعة عالية جداً وفي فترة قصيرة حيث تكتمل دورة حياتها خلال 30-40 يوماً وللحشرة قدرة تكاثرية عالية حيث تنتج 10-12 بيضة في السنة، وتستمر البرقة في طور الحضانة ولا تدخل في طور السبات طالما أن الغذاء متوفر لها، وتعتبر درجة الحرارة المناسبة للتطور ما بين 20-30 درجة مئوية.

أسعار الطماطم

تتجه أسعار الطماطم حالياً نحو الارتفاع نظراً لقلة العرض نتيجة إصابة المحصول وتزايد الطلب في الأسواق المحلية وبيع الطماطم حالياً ما بين 300-500 ريال وهو رقم ربما يكون كبيراً مقارنة بالمواسم السابقة والتي كان يصل فيها الكيلو مثل هذه الأيام الصيفية لأقل من 100 ريال، ويقول فهد القاضي تاجر ومسوق في سوق صنعاء المركزي بالستين الشمالي بصنعاء إنه يلحظ ارتفاع الأسعار يوماً بعد آخر ويرجع ذلك لضعف الإنتاج من المناطق الرئيسية في مارب وتهامة ونمار في مثل هذه الأيام نتيجة لإصابة المزارع بالمرض.

الاستيراد

لا يبدو التجار متحمسين لمسألة الاستيراد من أساسها فهي كما يقول التاجر القاضي غير مجدية حيث يخشى من تعفن الطماطم المستوردة نتيجة لضعف التسويق وقلة الخبرة وأيضاً عدم امتلاك تلاحات كبيرة لحفظها وتسويقها بالسرعة المطلوبة. ويرى ذلك التاجر أن الاستيراد سيكون وبالأعلى على المزارعين والزراعة في اليمن فهو سيقتضي تماماً على ما تبقى من بقية المزارعي الطماطم وسينتهي زراعة أصيلة في اليمن بعمل بها مئات الآلاف من الناس ويدمر حياتهم. ويؤكد هذا الاتجاه المهندس الزراعي ماجد المتوكل خبير الإرشاد الزراعي بالقول أن الطماطم في اليمن يتميز بأنه منتج دائم في اليمن نتيجة لتنوع الظروف والمناخات الملائمة لزراعة طوال العام وهذا يجعل المستهلك يحصل على منتج طازج يومياً من زراعة بلده فيما سيؤدي إلى استيراد لقتل هذا المحصول ويؤدي إلى تشرذم مليون عامل ما بين مزارع عمالة زراعية ومسوقين وبائعين في طرق وعلمهم.

الدليل العلمي

وبحسب الدليل التفريقي الصادر عن منظمة الفاو حول حافرة الطماطم فإن الحشرة الكاملة تعد فراشة ليلية تنشط

المواصلات والنقل عموماً والشتلات والإرساليات النباتية، كما أنه من الصعوبة مكافحة الآفة بالمبيدات لأنها اكتسبت مناعة من المبيدات التي رشت عليها في الدول الأخرى لذلك لا يتم القضاء عليها إلا من خلال مكافحة الحيوية والطبيعية وهي مكلفة جداً وهذه الطريقة أثبتت فعاليتها على مستوى العالم. إضافة إلى أن هذه الحشرة مستوطنة وليست مثل الجراد تنتهي بسرعة وقد تستمر مكافحتها إلى قرابة خمس سنوات، مبيناً أن الوزارة تعتمد تأسيس مختبر للمكافحة الحيوية وإنتاج الأعداء الحيوية التي تقضي على آفة حافرة الطماطم.

يقوم بالقضاء على تلك الحشرة وضمن عملهم وبحثهم وجدوا فرصاً لإنتاج مبيد من شجرة يمنية عريقة يمكن أن يحقق نتائج تذكر، ويشير المهندس وجيه إلى أن تركيب مبيد من أوراق وتماز شجرة المريرة اليمنية يعطي نتائج جيدة على أنواع من الآفات تتمثل في شل قدرتها على الأكل فبعد الرش يبقى الحشرة عاجزة عن الأكل ولا تستطع مطلقاً استساغة أي شجرة ونتيجة لذلك تموت وهي صائمة في غضون أيام.

خسائر

تعترف وزارة الزراعة والسري بأن 70% من محصول الطماطم الذي تم فحصه في إطار مسح ميداني نفذ في فبراير الماضي مصاب فعلاً بآفة حافرة الطماطم في جميع محافظات الجمهورية وتشير نتائج المسح أن مزارعي الطماطم تكبدوا خسائر اقتصادية كبيرة ربما تزيد عن 300 مليون دولار وهناك خطوات قائمة على محاصيل العائلة الباذنجانية كالبطاطس والبازنجان والخيار والكوسة بشدة من هذه الحشرة، ويرى المهندس صادق السواري أن دخول هذه الآفة الحشرية إلى اليمن سبب إرباكاً واضحاً لدى مزارعي الطماطم نتيجة تكاثرها بسرعة ولأن المبيدات الحشرية لا تعطي نتائج إيجابية بسبب قدرتها على اكتساب مقاومة ضد المبيدات التي ترش عليها وهذا ما يسبب مشكلة أيضاً حيث رصد أن المزارعين ونتيجة لجهلهم وقصور الإرشاد اتوا بمرشون المحصول 17 مره وهذه كارثة كما يفعل مزارعو مارب وتكون النتيجة دون جدوى.

خطورة

يؤكد الدكتور إن الحشرة خطيرة جداً حيث تفكك بمحاصيل الخضروات خاصة الطماطم وأنها انتقلت من أمريكا الوسطى إلى الجنوبية وإلى إسبانيا وإيطاليا وفرنسا ثم المغرب العربي وإلى بقية الدول العربية حتى وصلت إلى اليمن. وبين أن حافرة الطماطم عبارة عن فراشة ليلية لديها قوة طيران كبيرة في اتجاه الريح وتنتشر بواسطة وسائل

ثم انتقلت لليمن ضمن شحنة طماطم دخلت البلاد.

وهذه الحشرة خطيرة تصيب كل أجزاء النبات ولا تقتصر على جزء معين في نبات الطماطم، ويوجد في اليمن مشكلة واضحة للعيان أنه لا يوجد حجر نباتي من محافظة لأخرى وهذا يعمل على نقل الأمراض بشكل مخيف خصوصاً وأن البيئة اليمنية متنوعة وذات مناخات متعددة تتم فيها زراعة الطماطم في عدة مواسم وعدة مناطق طوال العام، وبالتالي فظهور مرض نباتي في منطقة ما سرعان ما ينتشر إلى المناطق الأخرى وكان هناك تساوياً في الحصول عليه وهذا شيء غير نظامي أبداً وهو ما أدى إلى إصابة محصول الطماطم في طول البلاد وعرضها بخسار اليمين إلى أكثر من 64 مليار ريال على أقل تقدير ناهيك عن فقدان العمالة الزراعية في إنتاج هذا المحصول لوظائفه إضافة للخسارة الغذائية التي تلحق بالأسر اليمنية والتي تعتمد على الطماطم لصنع وجبة غذائية تخلط مع اللبن وتكون وجبة للكثير من الفقراء على وجه الخصوص.

المبيدات

أثبتت التجارب أن استخدام المبيدات الكيميائية المعروفة غير فعالة مطلقاً ولم يتم التوصل لمبيد حشري فعال في أي دولة في العالم حتى وإن تم إيجاده فنتيجة لظروف وطبيعة المناخات في اليمن ما يجعل الحشرة لا تتأثر بها وهذا ما هو حاصل حالياً، ولذلك وجدنا أن المزارعين في حالة ذنوب كبيرة من هذه الحشرة وهم يشعرون بالتعاسة فعلاً لأن الحشرة تقضي على الشجرة وتدخل حتى ثمار الطماطم وتقوم بحفره بصورة تدعو للجدل وتستمر طيلة اليوم في أكله دون هواده.

ابتكارات

يعمل المهندسون الزراعيون في مراكز البحوث على دراسة الحشرة وتجربة العديد من المبيدات عليها وهناك تقدم يذكر في محطة المرتفعات الشمالية حيث يكرس المهندس وجيه المتوكل المسوق الوطني لمكافحة هذه الحشرة مع زملائه المهندسين جهودهم رغم ضالة الدعم والمساندة من وزارة المالية لمشاريعهم وللهيئة بشكل عام وضمن جهودهم ونزولهم الميداني يعملون على إيجاد مبيد

أحمد حسن

قال نائب السفير الكوري بصنعاء السيد سامح مين أن وفدين تجاريين كبيرين من رجال الأعمال والغرف التجارية الكورية سيزوران اليمن هذا العام لبحث فرص الاستثمار وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين الصديقين. وأضاف السيد في أثناء لقائه برئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن الكوس أسس بمقر الغرفة: إن جمهورية كوريا مهمة بتعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع اليمن فاليمن تعتبر من ضمن الدول الأولى بالرعاية من الحكومة الكورية منذ زمن.

وقال: هناك أيضاً ميزة قدمتها الحكومة الكورية للمنتجات اليمنية بإعفاؤها من الرسوم الجمركية وأتاحت الفرصة لدخول الأسواق الكورية في إطار علاقاته المتميزة وتحسين فرص انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية، داعياً



كما أكد الجانب اليمني حرصه على الاستفادة من الخبرات الكورية في تأهيل مخرجات التعليم اليمنية بما يتناسب مع سوق العمل وطلب من الجانب الكوري المساعدة في إيجاد خبراء لنقل الخبرات الكورية لكوادر القطاع الخاص اليمني، وأوضح أنه بحث موضوع تعديل أسعار بيع الغاز اليمني للأسواق الكورية وتفهم نائب السفير الطب الشعبي اليمني وأفاد بأن المفاوضات ستبدأ في بداية العام 2014م.

وأضاف: إن الكوريين يمكن أن يكون لهم دور في الاستثمارات النفطية ومجالات الطاقة خصوصاً وخبرتهم في هذا المجال كبيرة كما يمكنهم أن يستفيدوا من الموقع اليمني المتميز لإنشاء صناعات متنوعة في اليمن والاستفادة في تسويقها من القرن الأفريقي ودول الخليج القريبة من اليمن.

حضر اللقاء مدير الغرفة التجارية الصناعية محمد زيد المهلا والدكتورة نجاة جمعان رئيسة مكتب سيدات الأعمال.

مفيداً بأن لليمن لديها تاريخ عريق وحضارة إضافة للفرص الاستثمارية الكبيرة والقوى البشرية الكثيفة والموقع الجغرافي المتميز وهذا ما يجعل المجال مناسباً لتقديم استثمارات كورية متنوعة.

من جانبه أوضح رئيس غرفة الأمانة حسن الكوس أن غرفة الأمانة ورجال الأعمال اليمنيين يرحبون بزيارة الوفد الكورية والاستعدادات لاستقبالهم تجري على قدم وساق، مضيفاً: إن اليمن لديه فرص واعدة في العديد من مجالات الاستثمار وهناك توجه لإقامة شراكة بين القطاع الخاص في البلدين خصوصاً والشركات الكورية لديها العديد من الاستثمارات في مجالات النفط والغاز اليمني.

وأضاف: تم تقديم الدعوة للشركات الكورية للاستثمار في مجالات البنى التحتية اليمنية والتعليم والصحة والصناعة والزراعة والأسماك وهي مجالات يمكنها تحقيق قيمة مضافة كبيرة للشركات الكورية.